

مرورة فكري*

الإسلاميون وتحديات التأييد الشعبي في مصر:

قراءة في نتائج الاستفتاء على الدستور ٢٠١٢

هذه الدراسة هي قراءة لنتائج الاستفتاء على الدستور في مصر، الذي أُيدَ ٦٣,٨٪ من المشاركين، في حين رفضه ٣٦,٢٪ منهم. وترى المعارضة أن هذه النتيجة، هي بمنزلة شهادة على تحولها إلى قوة منظمة في مواجهة تيار الإسلام السياسي الذي تناقصت شعبيته. فهل تدل نتائج الاستفتاء على الدستور بالفعل على تراجع شعبية تيار الإسلام السياسي في مصر، أو على انخفاض معدلات تأييد الإخوان المسلمين على وجه الخصوص، وعلى أن المعارضة قد طوّرت بديلاً جاذباً للناخبين؟ وتخلص هذه الدراسة إلى أن انخفاض نسبة المشاركة في الاستفتاء، قد أنقص – على الأرجح – رصيد معارضي التيار الإسلامي. فلقد فشلت المعارضة – كما يبدو حتى الآن – في بلورة مشروع بديل واضح للمشروع الإسلامي. وعلى الجانب الآخر، يُنذر استمرار انخفاض نسبة المشاركة إفاً بأن قطاعاً من المصريين لا يجد من يمثله، أو بأن اليأس تسرّب إليه؛ بحيث لم يَعد يجد فائدة في العملية السياسية. وهو الأمر الذي ينبغي للتيارات والقوى السياسية كافة الانتباه إليه.

* محاضرة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

في المحافظات السبع عشرة الأخرى - وهي: الجيزة، والبحيرة، والمنيا، والقليوبية، والمنوفية، وكفر الشيخ، وقنا، والفيوم، وبني سويف، ودمنياط، والإسماعيلية، والأقصر، وبورسعيد، والسويس، والبحر الأحمر، ومرسى مطروح، والوادي الجديد - على مسودة الدستور بنسبة ٧١,٢٪، بينما رفضتها نسبة ٢٨,٨٪. وبذلك تصبح نسبة الموافقة النهائية ٦٣,٨٪ مقابل ٣٦,٢٪ التي هي نسبة الرفض. ورأت جبهة المعارضة للدستور أن هذه النتيجة تمثل انتصاراً لها، ودلالة على أنها أصبحت قوة منظمة لها ثقلها في مواجهة تيار الإسلام السياسي الذي سحبت جماهير المصريين منه ثقتها.

وقد ازداد الحديث عن تدهور شعبية الإخوان و"حزب الحرية والعدالة" مع انتخابات الرئاسة، وقيل آنذاك إن الإسلاميين قد خسروا نحو خمسة ملايين صوت مقارنة بالانتخابات البرلمانية. فهل تبين نتائج الاستفتاء على الدستور أن شعبية الإسلام السياسي في مصر هي في انخفاض مستمر فعلياً، أو أن معدلات التأييد للإخوان المسلمين - على وجه الخصوص - هي في تراجع، أو أن المعارضة قد طوّرت بديلاً جاذباً للتأخين؟ هذه هي التساؤلات الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة.

منهجية الدراسة

تتخذ الدراسة نتائج المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية مؤشراً، تفهم من خلاله إن كان الناخبون قد صوّتوا للإخوان المسلمين ولتيار الإسلام السياسي عموماً تصويماً عقابياً / أو رافضاً لهم أو لا، ولا سيما في ظل ما ذهب إليه البعض من أن أقصى ما يمكن أن يحصل عليه الإسلاميون والإخوان - بالخصوص - من أصوات، هو ما حصل عليه محمد مرسي في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. ولقد قدّمت دراسة سابقة قراءةً لنتائج المرحلة الأولى من الاستفتاء على الدستور، مقارنةً بنتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وتوصّل الباحث الذي قام بها إلى نتيجة مفادها أن عدد الممتنعين عن التصويت ممّن سبق لهم انتخاب أحمد شفيق (آخر رئيس وزراء في عهد حسني مبارك، والمرشح الرئاسي الحاصل على المركز الثاني في الانتخابات)، هو أكبر من عدد هؤلاء الذين أعطوا أصواتهم لمحمد مرسي، ولكنهم لم يشاركوا في الاستفتاء على الدستور. ولكنه توصّل أيضاً إلى أن العدد الذي صوّت

بعد أشهر من الاستقطاب السياسي الحاد، وأسابيع من الاحتقان والتصعيد المتبادل بين مؤيّد ومعارض، جاءت نتائج الاستفتاء على الدستور كاشفةً عدّة حقائق تتطلّب من الجميع التوقّف عندها. وينبغي في البداية التأكيد على أن هذا التحليل يفترض أولاً: نزاهة الاستفتاء بصفة عامة، وصحة نتائجه؛ إذ تذهب الدراسة إلى أن حديث بعض منظمات المجتمع المدني عن انتهاكات وخروقاتٍ اعترت العملية الانتخابية، هي اتهامات لا يسع إلا جهات التحقيق القضائية الكشف عن ملابساتها أمام الرأي العام والتثبت من صحتها إن كانت قادمة في نتائج الاستفتاء، وهو أمر نفته الجهات القضائية المختصة. أما افتراض الدراسة الثاني، فهو أن الاستفتاء على "دستور الإخوان" - كما سمّته المعارضة - يمكن أن يعطي مؤشراً قوياً على معدل تأييد تيار الإسلام السياسي^(١)، وحجم تأييد الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين بالخصوص. ويُعدّ هذا الافتراض على قدر كبير من الأهمية، في ظلّ الدّعوات التي ظهرت خلال الفترة الماضية المطالبة برحيل الرئيس، والمعادية لجماعة الإخوان المسلمين ولتيار "المتأسلم" (مثلاً يسمّيه أنصار المعارضة) بشكل عام، والتي تتهم الشقّين بعدم تمثيلهما لأغلبية الشعب المصري.

جرى الاستفتاء على الدستور على مرحلتين؛ ضمت المرحلة الأولى عشر محافظات هي: أسوان، وأسيوط، والإسكندرية، والدقهلية، والشرقية، والغربية، وسوهاج، وشمال سيناء، وجنوب سيناء، والقاهرة. وقد أفادت النتائج المعلنة في المرحلة الأولى موافقة نسبة ٥٦,٤٪ من الأصوات الصحيحة على مسودة الدستور، في مقابل رفض ٤٣,٦٪ لها. وفي المرحلة الثانية، وافقت الأغلبية من إجمالي الأصوات الصحيحة

١ يشير مصطلح "الإسلام السياسي" أو "التوجه الإسلامي" هنا إلى الجماعات والحركات السياسية التي لا تنظر إلى الإسلام بوصفه نظاماً روحياً وأخلاقياً فحسب، وإنما باعتباره نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وقانونياً شاملاً. ولكنها ترضى - في الوقت نفسه - بالكثير من عناصر الديمقراطية في الدّول الحديثة؛ مثل الانتخابات والأحزاب السياسية. انظر في ذلك: Amel Boubekeur & Olivier Roy, "Introduction: Whatever Happened to the Islamists or... Political Islam Itself?" in: Amel Boubekeur & Olivier Roy (eds.), *Whatever Happened to the Islamists? Salafis, Heavy Metal Muslims and the Lure of Consumerist Islam* (New York: Columbia University Press, 2012), pp.3-6.

٢ نشر هنا إلى أن بعض الممتنعين لتيار الإسلام السياسي، قد أعلنوا رفضهم للدستور. وأبرز الأمثلة على ذلك السلفية الجهادية.

والسلفية الجهادية هي إحدى جماعات الإسلام السياسي، التي ترى أن الجهاد هو السبيل إلى إقامة شرع الله (أي تطبيق الشريعة الإسلامية). ولذلك فإنها ترفض المشاركة في الحياة السياسية بمفهومها المدني؛ أي من خلال الأحزاب والبرلمان. كما أنها ترفض فكرة الدستور كلياً؛ فوفقاً لمحمد الطواهي - زعيم تنظيم السلفية الجهادية في مصر - الدستور "لا يقوم على عبادة الله، وإنما على حيثيات البشر؛ لذلك نرفض الاشتراك فيه أو وضع كلمة فيه... كان يجب عليهم أن يجعلوا السيادة للشريعة، وأي شيء يخالفها يتم إلغاؤه". انظر حديث محمد الطواهي، المصري اليوم، على الرابط:

<http://www.almasryalyoum.com/node/1234056#sthash.PnOArY62.dpuf>

مرسى مطروح، والفيوم، والبحر الأحمر. ولكن قيام المعارضة بالقياس على استفتاء آذار / مارس، واستدلالها من نتائجها على أن معدلات تأييد الإخوان تتناقص، وأن في ذلك دليلاً على أن المعارضة تكتسب المزيد من المؤيدين، هو أمر مبنئ على افتراضات لا تبدو صحيحة. أهم هذه الافتراضات أن من وافق على مسار التعديلات الدستورية في آذار / مارس، كان بالضرورة مؤيداً لتيار الإسلام السياسي، أو أن التصويت بنعم كان تحت تأثير العواطف الدينية التي استغلها ذلك التيار وتلاعب بها، وفقاً لوجهة النظر هذه. كما أن العديد من المؤيدين لمسار "لا"، قد برزوا نتائج الاستفتاء بتصور وجود علاقة بين كل من الأمية ومعدل الفقر من ناحية، والموافقة على التعديلات الدستورية من ناحية أخرى. هذا على الرغم من أن نتائج استفتاء آذار / مارس قد تجد تفسيرها في كون مسار "نعم" هو أشد وضوحاً من مسار "لا"، أو في رغبة الأغلبية من المصريين في الاستقرار الذي ارتبط في ذهنهم بطريقه أو بأخرى بمسار "نعم". وبمعنى آخر، فقد يكون "إطار الاستقرار" أكثر جاذبية من إطار "الثورة مستمرة". وبناءً عليه، فإن آذار / مارس ٢٠١١، يعكس المسار الأكثر انسجاماً مع مجتمع محافظ سياسياً، ولم يكن بالضرورة مؤشراً على قوة تيار دون غيره^(٦).

غير أن نتائج الاستفتاء على الدستور، ومعدلات تأييد الرئيس والإخوان، لا يمكن عدّها مسارين منفصلين. كما لا يمكن الذهاب إلى أن الكثيرين ممن صوّتوا بـ "نعم" على الدستور، كانوا يتطلّعون إلى الاستقرار أكثر من تأييدهم لجماعة معينة أو تيار سياسي محدد. فعلى الرغم من صحة هذا الكلام^(٧)، فإنه يُعْطِل مناخ الاستقطاب الحادّ - والعنيف في بعض الأحيان - الذي تشهده الحياة السياسية في مصر، ومشاعر عدم الثقة المتبادلة بين الأطراف السياسية المختلفة، ودعوات المعارضة الصريحة إلى التصويت بـ "لا" على "دستور الإخوان". ولذلك فإن الدراسة تذهب إلى أن من صوّت لمصلحة الدستور، هو غير رافض للرئيس على أقل تقدير، ولا يرى فيه تهديداً لهوية الدولة من جانب تيار ما أو محاولات لـ "أخوتها" كما تردّد المنابر المعارضة والإعلامية طوال الوقت. وهذا الأمر يعني أن المعارضة لم تنجح في إيصال رسالتها إلى هذه الفئة من النّخبين. ولذلك نرى أن القياس على المرحلة الأولى

لمصلحة مرسي في الجولة الثانية من الانتخابات، هو أكبر من العدد الذي صوّت لمصلحة الدستور^(٨).

غير أن الدراسة الحالية، ترى أن الاعتماد على نتائج المرحلة الثانية للانتخابات الرئاسية ليس بالاختيار الأصح، لأن الخيار المطروح على الكثيرين في ذلك الوقت، كان بين "النظام القديم"^(٩) - ممثلاً بأحمد شفيق - و"النظام الجديد" ممثلاً بمحمد مرسي الذي قدّم نفسه على أنه مرشّح الثورة. وعلى خلاف ذلك، اختار النّخبون في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية محمد مرسي بصفته مرشّح الإخوان المسلمين. كما دعا عدد من النّاشطين والشخصيات العامة والقوى الثورية إلى مقاطعة الجولة الثانية من الانتخابات، بينما قرّرت قوى المعارضة المشاركة في الاستفتاء على الدستور وحثّ النّخبين على رفض المسودة المطروحة. ومن ثمّ، فقد اخترنا نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، لمقارنة معدلات تأييد الرئيس وجماعة الإخوان المسلمين على وجه الخصوص.

ولا تتفق هذه الدراسة مع أنصار التيار المعارض، الذين يقارنون بين نتائج استفتاء ١٩ آذار / مارس ٢٠١١، واستفتاء كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢. فإذا ما بلغت نسبة الموافقة على التعديلات الدستورية التي دعمها تيار الإسلام السياسي في ذلك الوقت ٧٧٪، فإن الاستفتاء على "دستور الإخوان" قد أفاد بموافقة ٦٣,٨٪ فقط. ويتخذ معسكر المعارضة من هذا التباين في نسب الموافقة مؤشراً على تدهور شعبية هذا التيار. ويوضح الجدول (١) تباين نسب الموافقة والرفض بين استفتاء آذار / مارس ٢٠١٠ واستفتاء كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢^(١٠).

وبالنظر إلى النتائج السابقة، نلاحظ أن نسبة التصويت بنعم كانت أقل في استفتاء كانون الأول / ديسمبر، في ماعدا محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج. كما سجّلت في محافظات أخرى تغيرات طفيفة جداً، مثل

3 Tarek Masoud, "The Egyptian Liberal's Soft Defeat", *Foreign Policy*, Dec. 2012, viewed 20/12/2012:

http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2012/12/17/the_egyptian_liberals_soft_defeat

٤ يُشير مصطلح النظام القديم، إلى النظام الذي ثار عليه المصريون في ٢٥ يناير ٢٠١١. إذ لم يثر المصريون على شخص حسني مبارك فقط، ولكنهم ثاروا على النظام الذي يمثله من حيث الاستبداد والعسكرة التي تمتد بجذورها إلى ثورة تموز / يوليو ١٩٥٢. ولهذا فإن أحمد شفيق مثّل بجدارة النظام القديم، لكونه آخر رئيس وزراء في نظام مبارك، وبحكم خلفيته العسكرية. لمناقشة الاختيار بين أحمد شفيق ومحمد مرسي، انظر: عادل لطيفي، "انتخابات مصر بين شبح النظام القديم وتغلغل الإخوان"، *الجزيرة*. نت، شوه في: ٢٥ / ٢ / ٢٠١٣

<http://www.aljazeera.net/poinofview/pages/a7cbee4a-2658-45e0-a27a-c1c7b5a0ce41>

٥ وقع الاعتماد على البيانات والإحصاءات المتوفرة على موقع اللجنة العليا للانتخابات: <http://www.elections.eg/>

6 Samuel Tadros, "Egypt's Elections: Why the Islamists Won", *World Affairs*, 2012, viewed 10/1/2013

<http://www.worldaffairsjournal.org/article/egypt%E2%80%99s-elections-why-islamists-won>

7 Mahmoud Khaled, "In Egypt's Constitutional Referendum, 'Yes' and 'No' Votes Often Mirror Each Other", *Egypt Independent*, 2012, viewed 10/1/2013, <http://www.egyptindependent.com/news/egypt-s-constitutional-referendum-yes-and-no-votes-often-mirror-each-other>

لم يختلف الوضع كثيرًا في الإسكندرية؛ فحين حصل مرسي على ١٤,٩٪ من الأصوات في الجولة الأولى، كانت نسبة مؤيدي الدستور ٥٥,٦٪. أما بالنسبة إلى ممثلي جبهة الإنقاذ - حمدين صباحي، وعمرو موسى - فكانا قد حصلا على ما يعادل ٤٩,٧٤٪ من إجمالي أصوات المرحلة الأولى من الانتخابات (نحو ٩٠٠ ألف صوت). ومع ذلك، فإن معارضي الدستور في الإسكندرية، قد مثلوا ٤٤,٤٪ (أي نحو ٥٣٢ ألف صوت). وتؤكد هذه النتيجة من الناحية الإحصائية، أن تيار المعارضة، كان أكثر خسارة من الطرف الآخر. ولعل ما خدم مصلحة تيار الإسلام السياسي في الإسكندرية تحديدًا (التي كانت من أقل المحافظات تصويتًا لمحمد مرسي في الجولة الأولى)، هو واقعة حصار بعض أنصار القوى المعارضة للشيخ المحلاوي إمام مسجد القائد إبراهيم، ساعات داخل المسجد، في اليوم الذي سبق الاستفتاء. وكان قد تردّد على الأسماع أن بعض أنصار المعارضة قد اعترضوا على محاولة الشيخ توجيه الناخبين إلى التصويت بـ "نعم" في خطبة يوم الجمعة. وهو ما أدى إلى وقوع اشتباكات بين المؤيدين والمعارضين، أسفرت عن حصار بعض المعارضين للمسجد. وقد يكون هذا الأمر قد استنفّر مشاركة من امتنع من قبل عن التصويت، مثل السلفيين الذين أشيع أثناء انتخابات الرئاسة أنهم لم يشاركون في التصويت. كما قد تكون الطليعة المحافظة للمجتمع المصري - التي تحمل الكثير من التقديس لدور العبادة - قد أفرزت مشاعر استياء ضد قوى المعارضة، وأثّرت من ثم في نتيجة التصويت.

يأتي التصويت في محافظة سوهاج على المنوال نفسه؛ ففي الوقت الذي حصل فيه محمد مرسي على ٢٩,٧٪ من أصوات الناخبين في المحافظة، كانت نسبة المصوّتين بـ "نعم" للدستور الأعلى بين المحافظات العشر (٧٨,٨٪). وإذا ما حصل كل من أحمد شفيق وعمرو موسى على ٤٠,٨٪ (٢٧٨ ألف صوت) من أصوات الناخبين في المرحلة الأولى لانتخابات الرئاسة بسوهاج، فإن معارضة الدستور بلغت نسبة ٢١,٢٪ (١٣٦,٣٩ ألف صوت).

وشهد جنوب سيناء بدوره نسبة زيادة كبيرة في تحوّل الأصوات؛ فإذا ما تحسّل الرئيس في المرحلة الأولى على ٢٠,٣٪ من الأصوات (٥٠٠٢ صوتًا)، فإن كلاً من عمرو موسى وأحمد شفيق قد حصلا مجتمعين على نحو ١٠ آلاف صوت. غير أن الموافقة على الدستور، قد مثلت ٦٣,٩٪ من إجمالي الأصوات (١٢١٦٥ صوتًا)، في مقابل ٣٦,١٪ من الرافضين لمسودة الدستور (أي ٦٨٦٦ صوتًا). ويعني هذا أن نسبة التأييد لم تكن - في الغالب - لفائدة المعارضة. وكذلك كان الوضع في شمال سيناء؛ ففي الوقت الذي حصل فيه محمد مرسي على ٣٧,٣٦٪ من الأصوات في المرحلة الأولى لانتخابات الرئاسة، بلغت نسبة

لانتخابات الرئاسة، هو أشد واقعيّة، ويهدينا أكثر إلى معرفة إذا كان انخفاض نسبة الموافقة في المحافظات يعني بالضرورة التحوّل من جبهة التأييد إلى جبهة المعارضة أو لا.

نتائج الاستفتاء

كانت نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدستور في جميع المحافظات - باستثناء الوادي الجديد، ومرسى مطروح - منخفضة، وأقل من النسبة المسجلة في المحافظات ذاتها إبان الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. فإذا ما بلغ متوسط نسبة المشاركة في المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية ٤٣,٥٤٪، فإن متوسط المشاركة على مستوى الجمهورية في الاستفتاء على الدستور قد بلغ ٣٢,٧٪ (كان متوسط المشاركة في محافظات المرحلة الأولى ٢٨,٧٨٪، وارتفعت النسبة قليلًا في المرحلة الثانية إذ وصلت تقريبًا إلى ٣٥٪). ويوضح الجدول (١) اختلاف نسب المشاركة في محافظات الجمهورية، بين المرحلة الأولى لانتخابات الرئاسة وتلك الخاصة بالاستفتاء على الدستور في ١٧ و ٢١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢.

وستقدّم الدراسة في ما يلي قراءة تفصيلية لنتائج الاستفتاء على الدستور، في ضوء مقارنتها بنتائج المرحلة الأولى لانتخابات الرئاسة.

أولاً: نتائج المرحلة الأولى

سنبدأ بنتائج محافظات المرحلة الأولى، كما يوردها الجدولان (١) و(٢):

كان الرئيس قد حصل في "محافظة الشرقية" على ٥٣٦,٦ ألف صوت (٣٢,٩٪ من إجمالي الأصوات المشاركة)، بينما بلغت نسبة الموافقين على الدستور ٦٥,٨٪. فإذا افترضنا أن التصويت على الدستور، هو استفتاء مواز لتأييد الرئيس، كما كانت تروّج لذلك المعارضة، فهذا يعني أن هناك نحو ٣٣٪ من الزيادة في نسبة تأييد الرئيس وجماعته (نحو ٢٠٠ ألف صوت، أكثر مما حصل عليه في الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة). يزيد هذا الأمر وضوحًا، عندما نرى أن مجموع أصوات المرشحين الرئيسيين أحمد شفيق وحمدين صباحي في المرحلة نفسها، قد بلغ ٩٠٠ ألف صوت، في حين أن عدد من عارضوا الدستور في الشرقية قد بلغ نحو ٣٨٢ ألف صوت. ويدل هذا على أن جبهة المعارضة قد خسرت أصواتًا من جهة، وعلى أن ضعف نسبة المشاركة تعني أن العزوف كان في الغالب نقصًا في نصيب تيار المعارضة ولم يكن لصالحها من جهة أخرى.

الجدول (١)

مقارنةً بين نسب الموافقة والرفض ما بين استفتاءي آذار / مارس وكانون الأول / ديسمبر

التصويت/ المحافظة	نعم (آذار / مارس)	لا (آذار / مارس)	نعم (كانون الأول / ديسمبر)	لا (كانون الأول / ديسمبر)
أسوان	٨٢,٩%	١٧,١%	٧٦,٧%	٢٣,٣%
أسيوط	٧٣,٥%	٢٦,٥%	٧٦,٤%	٢٣,٦%
الإسكندرية	٦٧,١%	٣٢,٩%	٥٥,٦%	٤٤,٤%
الدقهلية	٧٩,٧%	٢٠,٣%	٥٤,٩%	٤٥,١%
الشرقية	٨٦,٦%	١٣,٤%	٦٥,٩%	٣٤,١%
الغربية	٧٨,٨%	٢١,٢%	٤٧,٩%	٥٢,١%
سوهاج	٧٨,٦%	٢١,٤%	٧٨,٨%	٢١,٢%
شمال سيناء	٨٦,٢%	١٣,٨%	٧٨,١%	٢١,٩%
جنوب سيناء	٦٦,٩%	٣٣,١%	٦٣,٩%	٣٦,١%
القاهرة*	٦٦,٥%	٣٣,٥%	٤٣,١%	٥٦,٩%
الأقصر	٨١,٥%	١٨,٥%	٧٦,٧%	٢٣,٤%
الإسماعيلية	٧٧,٩%	٢٢,١%	٧٠%	٣٠%
البحر الأحمر	٦٣,٤%	٣٦,٦%	٦٢,٦%	٣٧,٤%
البحيرة	٨٧,٧%	١٢,٣%	٧٥,٥%	٢٤,٥%
الجيزة	٧٦,٣%	٢٩,٩%	٦٦,٧%	٣٣,٣%
السويس	٧٨,٨%	٢١,٢%	٧٠,٤%	٢٩,٦%
الفيوم	٩٠,٢%	٩,٨%	٨٩,٥%	١٠,٥%
القليوبية	٨١,٥%	١٩,٥%	٦٠%	٤٠%
المنوفية	٨٦,٦%	١٣,٤%	٤٨,٩%	٥١,١%
المنيا	٧٦,٦%	٢٣,٤%	٨٣%	١٧%
الوادى الجديد	٩٠,٩%	٩,١٠%	٨٧,٣%	١٢,٧%
بني سويف	٨٧,٥%	١٢,٥%	٨٤,٨%	١٥,٢%
بورسعيد	٧٠,٨%	٢٩,٢%	٥١%	٤٩%
دمياط	٨٢,٨%	١٧,٢%	٦٤,٤%	٣٥,٦%
قنا	٨٦,١%	١٣,٩%	٨٤,٥%	١٥,٥%
كفر الشيخ	٨٧,٩%	١٢,١٠%	٦٥,٨%	٣٤,٢%
مرسى مطروح	٩٢,٤%	٧,٦%	٩١,٦%	٨,٣%

* في استفتاء آذار / مارس ٢٠١١، كانت حلوان والسادس من أكتوبر محافظتين قائمتين بذاتهما، إلا أنه بعد ذلك بقليلٍ عادتا وانضمّتا إلى القاهرة والجيزة على التوالي. وقد وقع في هذا الجدول إضافتهما إلى نتائج القاهرة والجيزة لتسهيل المقارنة.

الجدول (٣)

نتيجة الاستفتاء على الدستور في محافظات المرحلة الأولى، مقارنةً
بنسب تأييد محمد مرسي في المرحلة الأولى من انتخابات الرئاسة

نسبة المشاركة / المحافظة	مصلحة مرسي	نعم	لا
أسوان	٢٣,١٣٪	٧٦,٧٪	٢٣,٣٪
أسيوط	٣٥,٢٥٪	٧٦,١٪	٢٣,٩٪
الإسكندرية	١٤,٩٪	٥٥,٦٪	٤٤,٤٪
الدقهلية	٢٣,٠٦٪	٥٤,٩٪	٤٥,١٪
الشرقية	٣٢,٩٪	٦٥,٩٪	٣٤,١٪
الغربية	١٩,١٢٪	٤٧,٩٪	٥٢,١٪
سوهاج	٢٩,٧٪	٧٨,٨٪	٢١,٢٪
شمال سيناء	٣٧,٣٦٪	٧٨,١٪	٢١,٩٪
جنوب سيناء	٢٠,٣٪	٦٣,٩٪	٣٦,١٪
القاهرة	١٦,٨٪	٤٣,١٪	٥٦,٩٪

الجدول (٢)

نسب المشاركة في المحافظات في كلٍّ من الجولة الأولى لانتخابات
الرئاسة، والاستفتاء على الدستور

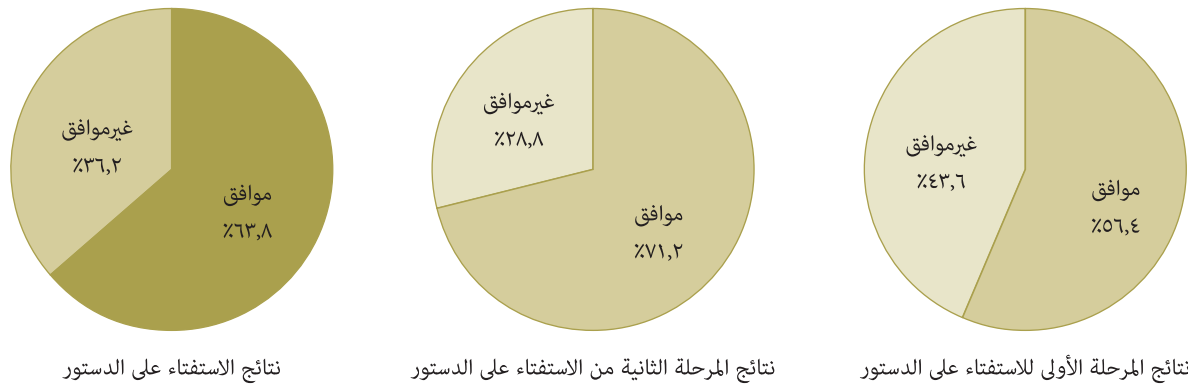
نسبة المشاركة / المحافظة	المرحلة الأولى لانتخابات الرئاسة	استفتاء قانون الأول / ديسمبر
أسوان	٣٧,٨٪	٢٢,٧٪
أسيوط	٤٤,٥٪	٢٨٪
الإسكندرية	٥٤٪	٣٦,٢٪
الدقهلية	٥١,٨٪	٣١,٥٪
الشرقية	٥٦,٥٪	٣٢,٥٪
الغربية	٥٥٪	٣٣,٩٪
سوهاج	٣٨,٩٪	٢٥,٤٪
شمال سيناء	٤٦,٨٪	٣٠,٦٪
جنوب سيناء	٤٠,٦٪	٢٩,٦٪
القاهرة	٥٢,٤٪	٣٤,٨٪
الجيزة	٥٠,٣٪	٣٤,٨٪
قنا	٢٤,٢٪	٢٢,٨٪
البحر الأحمر	٤٠,٦٧٪	٣٠,٧٪
دمياط	٥٢,٨٥٪	٣٧,٢٪
الوادى الجديد	٢٦,١٧٪	٣٣,٩٪
مرسى مطروح	١١,٧٥٪	٣٦,٥٪
البحيرة	٤٢,٣٦٪	٣٣,٧٪
الفيوم	٣٩,٧٢٪	٣٥,٢٪
المنيا	٣٦,٣٥٪	٣٤,٦٪
الأقصر	٣٠,٤١٪	٢٦٪
بني سويف	٤٣,٨٢٪	٣٨,٧٪
السويس	٥٤,٤٧٪	٣٨,٧٨٪
القليوبية	٥٠,٦٪	٣٢,٩٪
بورسعيد	٥٢,٠٦٪	٣٨٪
المنوفية	٤٩,٣٧٪	٣٤٪
كفر الشيخ	٤٢,١٩٪	٢٩,٦٪
الإسماعيلية	٥٠,٠٦٪	٣٦,٤١٪

الموافقة على الدستور نحو ٧٨,١٪. ونجد في المقابل، أن تيار المعارضة - ممثلًا في عمرو موسى وأحمد شفيق - قد حصل على ٣٤,٢٨٪ من مجموع الأصوات (نحو ٣٠ ألف صوت). وكان عدد الرافضين نحو ١٤ ألف صوت فقط، أي بنسبة ٢١,٩٪. وهو الأمر الذي يعني أن تكتل المعارضة لم يحافظ على الأصوات التي سبق أن حصل عليها.

وشهدت محافظة أسوان أيضًا تحولًا في الأصوات لفائدة محمد مرسي. ففي الوقت الذي حصل فيه المرشح الرئاسي على ٢٣,١٣٪ في المرحلة الأولى، بلغت نسبة تأييد الدستور ٧٦,٧٪. وإذا ما حصل أحمد شفيق وعمرو موسى مجتمعين على نحو ٤٠,٥٪ من أصوات المحافظة (١٠٦ ألف صوت)، فإن الرافضين قد تحصلوا على ٢٣,٣٪ فقط من الأصوات (نحو ٤٦ ألف صوت). هذا ما يدل أيضًا على تحول في الأصوات من المعارضة إلى الجانب الآخر، أو على العزوف عن الانتخابات بشكل عام.

ولم تشد أسيوط عمًا سبق من المحافظات؛ فقد أيد الدستور ٧٦,١٪ من إجمالي المشاركين، بينما لم تتجاوز نسبة المصوتين لمحمد مرسي في الجولة الأولى ٣٥,٢٥٪. وفي الوقت الذي تحصل فيه أحمد شفيق وحمد صباحي مجتمعين على نحو ٤٤٪ من أصوات المحافظة في

الشكل (١)



من أهل القاهرة الدّستور (١٢٥٦٢٤٨ صوتًا). كما حصل محمد مرسي على ١٦,٨ % من أصوات النّاهبين في القاهرة في الجولة الأولى، بينما حصل مؤيّدو الدّستور الذي طُرِح للاستفتاء على نسبة ٤٣,١ % (نحو ٩٥٠ ألف صوت).

ويُظهر الشّكل (١) حالةً من الانقسام المجتمعي بخصوص الدّستور، اتّضحت مع إعلان نتائج المرحلة الأولى من التّصويت. وهو الوضع

المرحلة الأولى للانتخابات الرّئاسيّة (نحو ٢٥٩ ألف صوت)، بلغت معارضة الدّستور نسبة ٢٣,٩ % (نحو ١٣٨,٥ ألف صوت).

وفي الوقت الذي أعطت فيه محافظة الدقهليّة لمحمد مرسي منفردًا ٢٣,٠٦ % من إجماليّ الأصوات (٣٩٠ ألف صوت تقريبًا)، أيّد "دستور الإخوان" بـ ٥٤,٩ % (أي نحو ٦٥٠ ألف صوت). وإذا ما حصل أحمد شفيق وعمرو موسى وحمد بن صباحي مجتمعين على نحو مليون صوت (٥٩ % من إجماليّ أصوات النّاهبين المشاركين)، فإنّ معارضي الدّستور قد شكّلوا ٤٥,١ % من إجماليّ الحضور (نحو ٥٢٨٦٧٨ صوتًا)؛ وهو ما يعني خسارة القوى المعارضة نحو نصف الأصوات.

كما أنّ الوضع لم يتغيّر كثيرًا في المحافظات الرّافضة للدستور؛ فإذا ما سبق لمحافظة الغربية أن أعطت أحمد شفيق وحمد بن صباحي مجتمعين نحو ٥٦,٨ % من إجماليّ أصوات النّاهبين (نحو ٧٣٠ ألف صوت)، فإنّ معارضي الدّستور قد مثّلوا ٥٢,١ % (نحو ٥١٠ ألف صوت)، ممّا يعني أنّ هناك فارقًا يقرب من ٢٠٠ ألف صوت. وفي الوقت الذي أعطى فيه ناخبو المحافظة محمد مرسي ١٩,١٢ % من إجماليّ الأصوات (نحو ٢٤٥ ألف صوت)، أيّدوا دستور "جماعته" بـ ٤٧,٩ % (نحو ٤٦٨ ألف صوت). وتعني هذه النتائج من الناحية النظرية، أنّ عدد الأصوات المؤيّدّة لمسار الإسلام السياسي قد زاد، على الرّغم من أنّ التّوجّه العامّ للمحافظة جاء رافضًا للدّستور. هذا ما يدلّ على أنّ النّقص في نسبة المشاركة، قد أنقص بدوره من رصيد تيار المعارضة وليس العكس.

كما شهدت القاهرة، التي عرفت النّسبة الأعلى في رفض الدّستور، تحوّلًا في توجّهات النّاهبين. ففي الوقت الذي حصل فيه أحمد شفيق وحمد بن صباحي على نحو ١٩٠٠٠٠٠ صوت (٥٣,٣ %)، رفض ٥٦,٩ %

الجدول (٤)

مقارنة بين نتائج المرحلة الثانية من الاستفتاء، ونسب تأييد محمد مرسي في الجولة الأولى من انتخابات الرّئاسة.

النّسبة / المحافظة	تأييد مرسي	نعم للدستور	لا للدستور
الجيزة	٢٧,٨٥ %	٦٦,٧ %	٣٣,٣ %
قنا	٢٥,٠٩ %	٨٤,٥ %	١٥,٥ %
البحر الأحمر	١٦,٠٧ %	٦٢,٦ %	٣٧,٤ %
دمياط	٢٣,٦٤ %	٦٤,٤ %	٣٥,٦ %
الوادي الجديد	٢٨,٢٢ %	٨٧,٣ %	١٢,٧ %
مرسى مطروح	٣٢,٠١ %	٩١,٦ %	٨,٣ %
البحيرة	٢٨,٧٥ %	٧٥,٥ %	٢٤,٥ %
الفيوم	٤٧,٠٢ %	٨٩,٥ %	١٠,٥ %
المنيا	٤٢,٣٣ %	٨٣ %	١٧ %
الأقصر	٢١,٨٦ %	٧٦,٦ %	٢٣,٤ %
بني سويف	٤١,٧٦ %	٨٤,٨ %	١٥,٢ %
السويس	٢٣,٩٤ %	٧٠,٤ %	٢٩,٦ %
القليوبية	٢٢,٨ %	٦٠ %	٤٠ %
المنوفية	١٨,٥٤ %	٤٨,٩ %	٥١,١ %
بورسعيد	١٥,٤٢ %	٥١,١ %	٤٨,٩ %
كفر الشيخ	١٧,١ %	٦٥,٨ %	٣٤,٢ %
الإسماعيلية	٢٦,٤٤ %	٧٠ %	٣٠ %

أغلبية الأصوات لحمددين صباحي (٢٤,٤٧٪) وعمرو موسى (١٩,٩٥٪)؛ أي نحو ٤١ ألف صوتٍ لهما معًا. ولكن كانت نسبة الرافضين ٣٧,٤٪ (نحو ٢٦٣٠٣ صوتًا)؛ مما يعني أن ممثلي جبهة الإنقاذ وحدهم قد خسروا نحو ١٤ ألف صوتٍ. أما إذا أضفنا الكتلة التصويتية لأحمد شفيق، التي مثلت ١٩,٧٠٪ من أصوات المحافظة في المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية، فإن تيار المعارضة قد خسر بذلك نحو ٣٣ ألف صوتٍ؛ أي ما يعادل ٤٤,٥٪ من الأصوات.

وفي دمياط - التي تُعدّ من المحافظات المترددة في مواقفها عمومًا؛ لأنها سبق أن أعطت نسبًا قريبة جدًا لكل من حمددين صباحي (٢٣,٧٥٪) ومحمد مرسى (٢٣,٦٤٪) في الجولة الأولى - أيد ٦٤,٤٪ من المشاركين في التصويت الدستور؛ أي نحو ٢٠٥٤٦٤ صوتٍ. وإذا قارنا النتائج بالجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، نلاحظ أن ممثلي جبهة الإنقاذ (حمددين صباحي، وعمرو موسى) إضافةً إلى أحمد شفيق، كانوا قد حصلوا على ٥٠,٥٪ من إجمالي أصوات المشاركين (نحو ٢٢٦٤٦٩ صوتًا)، في حين أن معارضة الدستور لم تزد على ٣٥,٦٪ (نحو ١١٣٤٨٠ صوتًا)؛ وهو الأمر الذي يعني من الناحية الإحصائية أن المعارضة لتيار الإسلام السياسي، قد خسرت نحو ١١٣ ألف صوتٍ، أي ما يمثل نحو ٥٠٪ من الكتلة التصويتية لها.

وكانت محافظة الإسماعيلية من المحافظات التي أعطت أغلبية الأصوات لمحمد مرسى في انتخابات الرئاسة (٢٦,٤٤٪)؛ أي نحو ٩٢٢٤٥ صوتًا. وحقّق صباحي وموسى مجتمعين نحو ٣٩٪ من الأصوات (نحو ١٣٧ ألف صوتٍ)، فيما حصد أحمد شفيق ١٤,٩٥٪ من الأصوات، أي ما يعادل نحو ٥٢٥٤٢ صوتٍ. وهو ما يجعل تيار معارضة الإخوان - من الناحية النظرية - يمثل تقريبًا ٥٤٪ من أصوات المصوّتين. ولكننا نلاحظ أن ٧٠٪ من المشاركين في الاستفتاء على الدستور قد صوّتوا بالموافقة عليه، بينما رفضه ٣٠٪ منهم فقط؛ أي نحو ٧٦٩٠٥ صوتٍ. ويتّضح من مقارنة النتائج بعضها البعض الآخر، أن كتلة المعارضة مجتمعًا قد خسرت نحو ١١٣ ألف صوتٍ (٤٠,٥٪ من الكتلة التصويتية).

أما في محافظة الأقصر - التي حصل فيها أحمد شفيق على أغلبية الأصوات بنسبة بلغت ٢٣,١٨٪ (نحو ٤٧٧٣٢ صوتًا)، وحصل فيها حمددين صباحي وعمرو موسى مجتمعين على نحو ٣٣٪ من الأصوات (نحو ٦٧٥٩٦ صوتًا) - فلم تتجاوز نسبة رافضي الدستور ٢٣,٤٪ (٤٣٨٥٩ صوتًا)؛ وهو ما يعني أن كتلة المعارضة قد فقدت نحو ٦١٪

الذي يبدو مغايرًا إلى حدٍّ ما، بالنظر إلى نتائج المرحلة الثانية، وإن بقيت أنماط تصويتٍ كثيرة على درجةٍ كبيرةٍ من التشابه.

ثانيًا: نتائج المرحلة الثانية

وفي ما يلي مناقشةً لنتائج المرحلة الثانية من الاستفتاء على دستور مصر بعد الثورة، كما هي موضّحة في الجدول (٤):

من خلال قراءة النتائج، نلاحظ أن محافظة الجيزة التي منحت الرئيس مرسى ٢٧,٨٥٪ من أصوات الناخبين المشاركين فيها (أي نحو ٥٥٦٦٣٠ صوتًا)، قد وافقت على الدستور بنسبة ٦٦,٧٪ (نحو ٩٨٣٧٠٣ صوتًا). وفي الوقت الذي حصل فيه حمددين صباحي وعمرو موسى - الممثلان لجبهة الإنقاذ - على ٣٢,٩٦٪ من أصوات محافظة الجيزة (نحو ٦٣٠١٣٢ صوتًا)، مثل المعارضون للدستور نسبة ٣٣,٣٪ من أصوات المشاركين (نحو ٤٩٩١٩٩ صوتًا). وإذا أضفنا الكتلة التصويتية التي سبق أن صوّتت لأحمد شفيق في انتخابات الرئاسة في جولتها الأولى، والتي مثلت ١٧,٣١٪ من إجمالي الحضور (نحو ٤١١٢٨٦ صوتًا)؛ فإن جبهة معارضة الإخوان ستصبح في وضعٍ أسوأ مما كانت عليه أثناء الانتخابات الرئاسية. ففي الوقت الذي مثلت فيه هذه الكتلة نحو ٥٠٪ من أصوات الناخبين المشاركين في المحافظة أثناء انتخابات الرئاسة (نحو ١٠٤٦٧٨ صوتًا)، كانت المعارضة للدستور أقلّ من نصف هذا العدد.

وفي محافظة قنا، وافق ٨٤,٥٪ من إجمالي الأصوات في المحافظة على الدستور (نحو ٣٠٧٥٣٩ صوتًا)، في الوقت الذي كان فيه محمد مرسى قد حصل على نسبة ٢٥,٩٪ من الأصوات (٩٧٢٦٧ صوتًا)، وبينما حصل حمددين صباحي وعمرو موسى مجتمعين على ٢٩,٧٨٪ من الأصوات (نحو ١١٧١٠٥ صوتًا)، عارض ١٥,٥٪ من الناخبين في المحافظة الدستور (نحو ٥١٦٧٤ صوتًا)؛ وهو ما يعني أن ممثلي جبهة الإنقاذ قد فقدوا نحو ١٣٪ من كتلتهم التصويتية (نحو ٦٥ ألف صوتٍ). وإذا أضفنا الأصوات التي سبق أن حصل عليها أحمد شفيق باعتباره من الرموز التي دعت إلى رفض الدستور أيضًا، فإن قوى المعارضة ستخسر بذلك نحو ٧٤٪ من كتلتها التصويتية (نحو ١٥٠ ألف صوتٍ).

أما في محافظة البحر الأحمر، التي كانت من أقلّ المحافظات تصويتًا لمحمد مرسى في المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية (١٦٪ من أصوات المشاركين، أي نحو ١٥٥٩٣ صوتًا)، فإن الموافقة على الدستور كانت بنسبة ٦٢,٦٪ (٤٤٠٧٣ صوتًا). وكانت المحافظة قد أعطت

لم تحافظ على تماسكها في الاستفتاء على الدستور؛ إذ خسرت نحو ٦٧٪ من تأييدها (نحو ٣٨٨ ألف صوت).

أما محافظة كفر الشيخ التي سبق لها أن قدّمت ١٧٪ من الأصوات لمحمد مرسي في المرحلة الأولى (نحو ١٣٣٩٣٢ صوتاً)؛ فإنها قد أيدت الدستور بنسبة ٦٥,٨٪ (نحو ٣٥٨٤٣٣ صوتاً)، أي بزيادة قدرها ٢٢٤٥٠١ صوت (ما يعادل ٦٢,٦٪).

وكانت نسبة الموافقة على الدستور في القليوبية ٦٠٪. فكانت من أكبر الكتل التصويتية لفائدة أحمد شفيق في المرحلة الأولى (نحو ٣٠٪ من أصوات المحافظة في المرحلة الأولى ذهبت لأحمد شفيق). وبهذا تكون المعارضة أيضاً قد خسرت الكثير من قدرتها على الحشد. فبينما حصل صباحي وعمرو موسى على نحو ٣٣٪ من الأصوات (نحو ٤٢٨ ألف صوت)، لم يعارض الدستور إلا ٣٤٤٧٥٣ فرد فقط (نحو ٤٠٪). وإذا ما أضفنا الأصوات الانتخابية التي كانت لفائدة شفيق، إلى الجانب المعارض، فإننا سنلاحظ أن تيار المعارضة قد خسر نحو ٤٧٩ ألف صوت (نحو ٥٨٪ من الكتلة التصويتية). وبينما حصل محمد مرسي على نحو ٢٣٪ من أصوات القليوبية في المرحلة الأولى، أيد الدستور ٥١٢٠٦٥ فرداً؛ أي بزيادة نحو ٢١٠ ألف صوت. فإذا ما افترضنا - على النحو الذي ذهبت إليه الدراسة - أن التصويت على الدستور كان في جانب منه قياساً لمعدلات تأييد الإخوان، إضافةً إلى تحول أصوات من المعارضة إلى الطرف الآخر، فإن النقص في المشاركة مقارنةً بال الجولة الأولى في انتخابات الرئاسة، قد أدى بدوره إلى نقص من رصيد المعارضة.

كان الوضع في مرسي مطروح منسجماً إلى حد كبير مع توقعات اكتساح المؤيدين للدستور للرافضين له. فلقد وافقت المحافظة التي يتمتع فيها السلفيون بالنفوذ (بدا هذا النفوذ واضحاً في انتخابات الرئاسة، بحصول عبد المنعم أبو الفتوح - المرشح المدعوم من السلفيين آنذاك - على نحو ٥٨٪ من الأصوات) على الدستور بأعلى نسبة على مستوى الجمهورية؛ وهي ٩١,٦٪. وهي النسبة التي تعدّ منطقياً إلى حد كبير إذا ما أضفنا إليها نسبة التصويت لمحمد مرسي في المرحلة الأولى (٣٢,١٪). فهذه المحافظة الحدودية تبدو إسلامية التوجه بنسبة مرتفعة (نحو ٩٠٪ من أصوات المرحلة الأولى لانتخابات الرئاسة كانت لمرشحي التيار الإسلامي). فلم تحصل المعارضة (أحمد شفيق وحمدين صباحي وعمرو موسى) إلا على ٩٪ من أصوات المحافظة في المرحلة الأولى من انتخابات الرئاسة؛ وهي تقريباً النسبة نفسها للمعارضين

من كتلتها التصويتية (نحو ٧١ ألف صوت). بينما نرى أن محمد مرسي - الحاصل على ٢١,٨٦٪ من أصوات المحافظة - قد حقق تحسناً كبيراً في النتائج؛ إذ بلغت الموافقة على الدستور نسبة ٧٦,٦٪ (أي نحو ١٤٢٢٨٩ صوتاً). واتساقاً مع الافتراض الذي أوردته الدراسة، أي وجود علاقة بين رفض الدستور وانخفاض معدلات تأييد الإخوان؛ فإن الجماعة قد حققت كسباً بنحو ٩٧ ألف صوت، أي بنسبة تحسّن تصل إلى ٦٨,٥٪.

كما كانت الموافقة على الدستور في بني سويف متوقعةً إلى حد ما، وإن فاقَت نسبة التأييد حدود المتوقع. فالمحافظة التي أيدت محمد مرسي في المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية بـ ٤١,٧٦٪ (نحو ٢٦٠ ألف صوت)، قد وافقت على الدستور بنسبة ٨٤,٨٪ (أي ٤٦٤٩٩٩ صوتاً)؛ أي بزيادة تقدّر بـ ٥٥,٩٪. وكان تيار المعارضة - المتمثل في أحمد شفيق وحمدين صباحي وعمرو موسى - قد حصل على ٣٦,٢٥٪ من الأصوات (نحو ٢٤٣٩٠٢ صوتاً)، ولكنه لم يحقق في معركة الدستور غير ١٥,٢٪ من الأصوات (نحو ٨١٩٦٣ صوتاً). وهذا ما يعني أن المعارضة هي التي حققت خسارةً في الأصوات بنسبة ٣٣,٦٪.

أما محافظة السويس التي تُعدّ من المحافظات الثائرة ومعقلاً من المعازل الأساسية للثورة المصرية، فإنها أيدت "دستور الإخوان" بنسبة ٧٠,٤٪ (١٠٥٤٦١ صوتاً). وهي النسبة التي تعني من الناحية الحسابية تحسّن معدلات تأييد الإخوان بنسبة ٥٢,٨٪. ذلك أن المحافظة في المرحلة الأولى لانتخابات الرئاسة، قد منحت محمد مرسي نحو ٢٤٪ من الأصوات (٤٩٧١٩ صوتاً). كما لم يختلف نمط انخفاض معدلات تأييد المعارضة في السويس أيضاً؛ ففي الوقت الذي حصل فيه حمدين صباحي وعمرو موسى وأحمد شفيق مجتمعين على نحو ٥٤٪ من أصوات المحافظة (١١٠٧٨٥ صوتاً)، مثلت معارضة الدستور ٢٩,٦٪ من الأصوات (نحو ٤٢٩٣٤ صوتاً)، ممّا يعني أنها خسرت ٦١٪ من كتلتها التصويتية.

مثلت نتائج كفر الشيخ مفاجأة، بل صدمة - إلى حد ما - لتيار المعارضة؛ فالمحافظة التي منحت حمدين صباحي وحده نحو ٦٢٪ من الأصوات في المرحلة الأولى (نحو ٤٨٦٦٦٢ صوتاً)، لم يرفض الدستور فيها غير نسبة ٣٤,٢٪ من المصوّتين (نحو ١٨٤٦٨٢ صوتاً). وإذا ما أضفنا الأصوات التي حصل عليها كل من عمرو موسى وأحمد شفيق، فإن الكتلة التصويتية لمعارض تيار الإسلام السياسي تصبح متحصّلةً على نحو ٧٣٪ (أي نحو ٥٧٣ ألف صوت). وهي الكتلة التي

بـ ١٢,٧٪ فقط. وبلغت الأرقام، نلاحظ أن كتلة المعارضة قد خسر نحو ١٨ ألف صوت؛ وهو ما يعادل نحو ٧٤٪ من حجم كتلتهم التصويتية في انتخابات الرئاسة، بينما زاد كتلة المؤيدين بنسبة تصل إلى ٦٢٪.

وتعدّ البحيرة أيضًا من المحافظات التي خسرت فيها المعارضة جانبًا من كتلتها التصويتية. ذلك أن موقف المعارضة الداعي إلى رفض الدستور، والذي سبق أن استأثر بـ ٤٥٪ من أصوات المحافظة في الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة (مجموع أصوات حمدين صباحي وعمرو موسى وأحمد شفيق)، لم يؤيده إلا ٢٤,٥٪ من الأصوات. فقد وصلت نسبة الاستفتاء على الدستور في المحافظة إلى ٧٥,٥٪. وكان محمد مرسي قد حصل على تأييد ٢٨,٧٥٪ من أصوات البحيرة في انتخابات الرئاسة (نحو ٣٩٢٤٨٧ صوتًا)؛ في الوقت الذي أيد فيه الدستور نحو ٨٢٠ ألف صوت. بينما خسرت المعارضة نحو ٥٨٪ من كتلتها التصويتية (من ٦١١٦٢٨ صوتًا في انتخابات الرئاسة، إلى ٢٦٦١٤٤ صوتًا في الاستفتاء على الدستور).

ولقد دلّ غمط التصويت السابق في الفَيوم التي هي من أفقر محافظات مصر، على ميل إلى تيار الإسلام السياسي. ولذلك فإن نتائج الاستفتاء في المحافظة لم تكن مفاجئة. فالمحافظة سبق أن أعطت محمد مرسي نحو ٤٧٪ من الأصوات في المرحلة الأولى لانتخابات الرئاسة، وبلغ تأييدها للدستور نسبة ٨٩,٥٪.

في المقابل، فإن المعارضة التي سبق أن حصلت على ٢٣,٦٣٪ من الأصوات، لم يحقق تكتلها إلا ١٠,٥٪ فقط من مجموع الأصوات المشاركة (مجموع أصوات أحمد شفيق وحمدين صباحي وعمرو موسى في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، كان نحو ١٤٦ ألف صوت، في حين أن رافضي الدستور في المحافظة قد بلغوا ٥٧٤٣١ صوتًا)؛ أي بخسارة تُقدَّر بـ ٦٠٪ من الكتلة التصويتية للمعارضة.

وكانت المنيا من المحافظات التي دعمت محمد مرسي بنسبة كبيرة؛ فُدرت بـ ٤٢,٢٣٪ (٤٠٧٢٠١ صوتًا)، وأيدت الدستور بنسبة ٨٣٪ (٧٦٣٧٢٩ صوتًا). في المقابل، فإن المرشحين السابقين - فضلًا عن رموز المعارضة الحالية - كانوا قد حصلوا على نحو ٤٠٪ من الأصوات (نحو ٣٨٦٢١١ صوتًا)، ولكنهم لم يتمكنوا من حشد نسبة تفوق ١٧٪ من الأصوات (١٥٤٣٠٥ صوت) التي صوّتت بـ "لا". وتعني هذه الأرقام أن تيار المعارضة قد خسر نحو ٦٠٪ من كتلتها التصويتية. في المقابل،

الجدول (٥)

نسبة المشاركة في المرحلة الثانية من استفتاء كانون الأول / ديسمبر، مقارنة بالنسبة المسجلة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية

نسبة المشاركة / المحافظة	المرحلة الأولى لانتخابات الرئاسة	استفتاء كانون / ديسمبر
الجيزة	٥٠,٣٪	٣٤,٦٪
قنا	٢٤,٢٪	٢٢,٨٪
البحر الأحمر	٤٠,٦٧٪	٣٠,٧٪
دمياط	٥٢,٨٦٪	٣٧,٢٪
الوادي الجديد	٣٦,١٧٪	٣٢,٩٪
مرسى مطروح	١١,٥٧٪	٣٦,٥٪
البحيرة	٤٢,٣٦٪	٣٣,٧٪
الفيوم	٣٩,٧٢٪	٣٥,٢٪
المنيا	٣٦,٣٥٪	٣٤,٦٪
الأقصر	٣٠,٤١٪	٢٦٪
بني سويف	٤٣,٨٢٪	٣٨,٧٪
السويس	٥٤,٥٧٪	٣٨,٧٨٪
القليوبية	٥٠,٦٪	٣٢,٩٪
بورسعيد	٥٢,٠٦٪	٣٨٪
المنوفية	٤٩,٣٧٪	٣٤٪
كفر الشيخ	٤٢,١٩٪	٢٩,٦٪
الإسماعيلية	٥٠,٠٦٪	٣٦,٤١٪

من أبناء المحافظة للدستور، وتبلغ تحديدًا ٨,٣٪. والملاحظ هو أن مرسى مطروح هي من المحافظات القليلة التي شهدت زيادة في نسبة المشاركة، مقارنة بالانتخابات الرئاسية. وعلى الرغم من أن المعارضة قد حققت - من الناحية الكمية المجردة - زيادة بنسبة ٦٦٪ من الأصوات، فإن نسبة المؤيدين قد زادت أيضًا، وبلغت ٨٩,٢٪. ويوضح الجدول (٥) نسبة المشاركة في محافظات المرحلة الثانية في الاستفتاء على الدستور، مقارنة بالمشاركة في المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية.

أما الوادي الجديد، فكان من المحافظات التي أعطت أغلبية أصواتها لمحمد مرسي في الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة، وبنسبة تُقدَّر بـ ٢٨,٢٢٪. وحصل حمدين صباحي وعمرو موسى وأحمد شفيق مجتمعين على نحو ٥٤٪ من الأصوات. وعلى الرغم من ذلك، نجد أن الموافقة على الدستور كانت بنسبة ٨٧,٣٪ في مقابل نسبة رفض تُقدَّر

الافتراض أن من صوّت لصباحي أو أبي الفتوح كان سيختار الآخر في ظل وجود مرشح واحد. فإذا ما ذهبنا في هذا التوجّه، وعددنا أبا الفتوح منتصفاً للتيار المدني، فإنّ معسكر المعارضة يبدو في وضع أسوأ؛ وهو الأمر الأقرب إلى الواقع إذا أخذنا بعين الاعتبار موقف حزب مصر القويّة، الذي يرأسه أبو الفتوح الرافض للدستور. أمّا إذا رأينا أنّ أبا الفتوح محسوبٌ على التيار الإسلامي، بعد أن تدارك البعض موقفه، ورأى اختلافاً في مواقف أبي الفتوح عن جبهة المعارضة الأخرى؛ فإنّنا نجد أنّ تيار الإسلام السياسي قد اكتسب المزيد من الأصوات وليس العكس، باستثناء القاهرة التي حصل فيها مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح مجتمعين على نحو ١١٠٠٠٠٠ صوتٍ في المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسيّة.

الأميّة والفقر والتّصويت للإسلاميين

عمد التيار المعارض إلى تسليط الضوء على عددٍ من العوامل التي تمثّل - من وجهة نظره - أسباب إخفاقه في النتائج التي أفرزتها الصّناديق؛ وهي مرتبطة بالفقر والمرض. ذلك أنّ مردّ النّجاح الذي حقّقه تيار الإسلام السياسي، هو فقر أغلبية الهيئة النّاخبة التي صوّتت لهذا التيار تحديداً وجّهلاً. وقد عبّر محمد البرادعي حديثاً عن هذا المعنى في حديثه مع شبكة بي بي إس الأميركيّة، عندما قال: "إنّ الصّراع في مصر الآن يدور بين الطبقة الوسطى المتعلّمة من جانب، والإسلاميين والأميين من جانب آخر"^٨. والواقع أنّ الاستناد إلى معدّل الأميّة والفقر لتبرير الفشل في الانتخابات، يدخل ضمن الحجج السّهلة للمعارضة. فهي تعتقد - ببساطة - أنّها محقّة دائماً وغيرها على خطأ. وحتى إن ارتأت الأغلبية غير ما تراه هي، فذلك لا يعود إلى ضعف حجّتها، بل إلى عدم رشد الأغلبية أو جهلها^٩. ومع ذلك، فإنّ هذه المبررات ذاتها، تقف عاجزة أمام تفسير بعض الاستثناءات. ونورد في ما يلي شكلاً توضيحياً للعلاقة بين معدّل الأميّة ومعدّل الفقر من جهة، ونسبة الموافقة على التعديلات الدستوريّة والدستور من جهة أخرى.

بالاستناد إلى الشّكل (٢)، تتمتّع محافظة جنوب سيناء بأقلّ معدّل أميّة على مستوى الجمهوريّة. ومع ذلك فإنّها من المحافظات التي سبق لها أن وافقت على الدّستور في استفتاء آذار / مارس بنسبة ٦٦,٩٪، ووافقت عليه أيضاً في استفتاء كانون الأوّل / ديسمبر بنسبة

فإنّ التيار المؤيّد للرئيس قد تمكّن من زيادة نسبة التّصويت لفائدته، فقُدّرت بـ ٤٦,٦٪.

تمثّل بورسعيد أيضاً واحدةً من المحافظات التي تعوّل عليها قوى المعارضة كثيرًا، لأنّ نمط التّصويت السّابق في المحافظة كان يعكس توجّهاً غير مؤيّد للإخوان وتيّار الإسلام السياسي بشكل عامّ. ففي الجولة الأولى للانتخابات الرئاسيّة، حصل حمدين صباحي على ٤٠,٤٪ من إجمالي المصوّتين في المحافظة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك نسبة أصوات كلّ من شفيق وعمرو موسى، نجد أنّ التيار المعارض قد حصل على نحو ٧٠٪ من إجمالي الأصوات الحاضرة في المحافظة (نحو ١٨٤ ألف صوت). لكنّ الوضع في الاستفتاء قد اختلف قليلاً؛ فعلى الرّغم من أنّ المحافظة كانت من بين أعلى المحافظات في نسبة الرّفص (٤٩٪، أي نحو ٨١٥٨١ صوتاً)، فإنّ كتل المعارضة فيها لم يستطع أيضاً الحفاظ على تماسك كتلته التّصويتية، وخسر نحو ٥٥٪ من الأصوات. وهي تقريباً نسبة الزيادة نفسها التي حقّقها التيار المؤيّد (٥٤,٩٪).

أما المنوفيّة، المحافظة الوحيدة التي رفضت الدّستور في المرحلة الثّانية من الاستفتاء، فإنّها لم تشدّ كذلك عن هذا النمط. فالمحافظة التي سبق أن منحت أحمد شفيق منفرداً ٥٣,٤٢٪ من مجموع الأصوات في المرحلة الأولى لانتخابات الرئاسة، رفضت الدّستور بنسبة ٥١٪ فقط (٣٧٤٨٩١ صوتاً). وتعدّ نتيجة المنوفيّة من أهمّ مفاجآت الاستفتاء؛ لأنّ المحافظة المعروفة بـ "محافظة الفلول"، لم ترفض الدّستور بنسبة كبيرة كما كان متوقّعا. فقد سبق أن حصل تيار المعارضة على ٦٦٪ تقريباً من الأصوات في المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسيّة (نحو ٧٢٧٢٥٢ صوتاً)، في حين لم يحصل محمد مرسي إلّا على ١٨,٥٪ لا غير (نحو ٢٠٣٥٠٣ صوتاً). ولكنّنا نلاحظ أنّ تيار المعارضة قد خسر نحو ٣٥٢ ألف صوت؛ أي ما يعادل ٤٨,٤٥٪ من كتلته التّصويتية. بينما حقّق التيار المؤيّد نحو ٤٣,٨٪ من الزيادة في قدرته على الحشد؛ وهو الأمر الذي يشير بوضوح إلى تحوّل أصواتٍ من معسكرٍ إلى آخر على حساب المعارضة وليس العكس.

إنّ الملاحظ هو أنّ هذه القراءة لنتائج الاستفتاء على مستوى الجمهوريّة، لم تتعرّض للأصوات التي سبق أن حصل عليها عبد المنعم أبو الفتوح في المرحلة الأولى من انتخابات الرئاسة. ولقد عدّ أبو الفتوح منتصفاً للتيار المدني، وهو ما كان يروّج إليه البعض إبّان الانتخابات الرئاسيّة، للتدليل على أنّ مجموع الأصوات التي ذهبت لعبد المنعم أبي الفتوح وصباحي فاق مجموع أصوات المرشّحين الآخرين، وأنّ عدم الاتفاق على مرشّحٍ ثوريٍّ واحدٍ كان المشكلة الأساسيّة في الانتهاء إلى الاختيار بين "مرشّح الجماعة" و"مرشّح النّظام السّابق"، انطلاقاً من

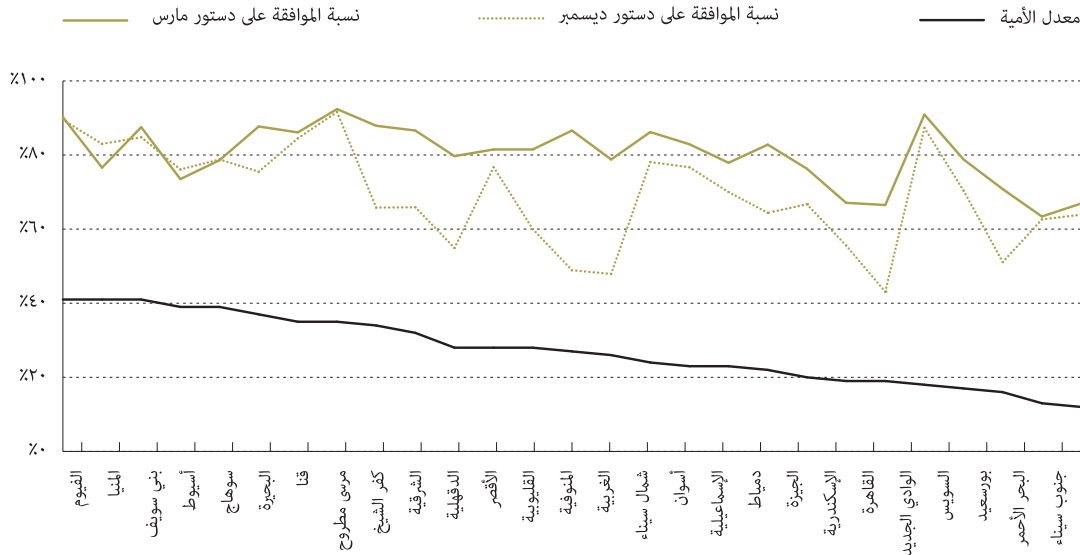
٨ يمكن مشاهدة حوار محمد البرادعي مع بي بي إس، أو قراءة نصّه (شاهد في: ٣٠ / ١٢ / ٢٠١٢)، على الرّابط:

http://www.pbs.org/newshour/bb/world/july-dec12/egypt2_12-24.html

9 Samuel Tadros, "Egypt's Elections..."

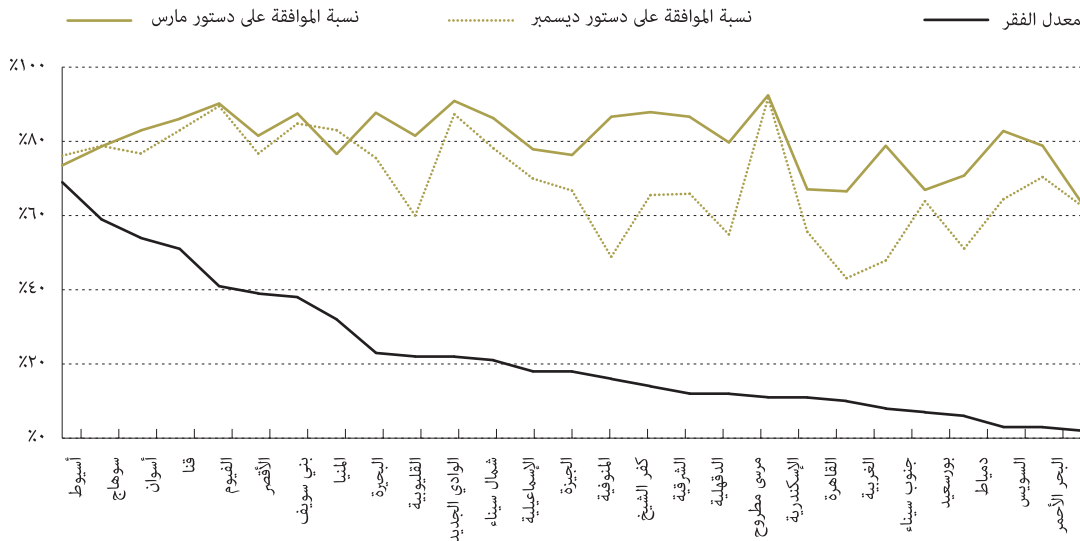
الشكل (٢)

العلاقة بين نسبة الأمية ونسبة الموافقة في الاستفتاء



الشكل (٣)

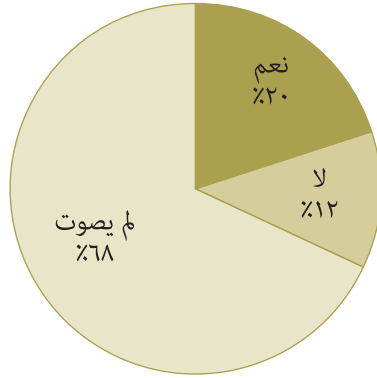
العلاقة بين معدل الفقر ونسبة الموافقة في الاستفتاء



٦٣,٩٪. كما أنَّ محافظة البحر الأحمر - وهي من أقلَّ معدَّلات الأمية (١٣٪) - قد ساندت الدَّستور في استفتاء آذار / مارس بـ ٦٣,٤٪، واختارت حمدين صباحي في الجولة الأولى من انتخابات الرِّئاسة، ثمَّ استدركت ووافقت على الدَّستور ثانيةً بنسبة ٦٢,٦٪. وهي من المحافظات التي تغيَّرت فيها نسبة الموافقة تغيُّراً ضئيلاً. كما وافقت

محافظة الوادي الجديد على تعديلات آذار / مارس بنسبة ٩٠٪، وعلى استفتاء كانون الأوَّل / ديسمبر بنسبة ٨٧,٣٪؛ مع العلم أنَّ معدَّل الأمية فيها أقلَّ من المعدَّل المسجَّل في القاهرة.

الشكل (٤)
نسب المشاركة في الاستفتاء على الدستور



قادرين على قيادة المرحلة الانتقالية. ولذلك فقد فقدوا الثقة بالعملية السياسية، وقرروا أن ينضموا إلى ما يُطلق عليه "حزب الكنبه".

الدلالة الثالثة: بعد القيام بمقارنة الأصوات التي تمكّن تيار الإسلام السياسي من تعبئتها في كلّ استحقاقٍ انتخابيٍّ بعد الثورة، يمكن القول إنّ هناك كتلةً تصويّتيّةً مستقرّةً لهذا التيار تصل إلى نحو عشرة ملايين ناخبٍ. ولقد استطاع الإخوان وحدهم تعبئة ما يزيد على عشرة ملايين ناخبٍ في الانتخابات البرلمانية، ليصل مجموع ما حصل عليه تيار الإسلام السياسي إلى نحو ١٨,٥ مليون صوتٍ. ثمّ جاءت الانتخابات الرئاسيّة في جولتها الأولى، فحصل محمّد مرسي فيها على نحو ٥,٥ مليون صوتٍ؛ وهو ما رآه البعض دليلاً على تراجع شعبيّة الإخوان. غير أنّنا نجد أنّ أبا الفتوح قد حصل تقريباً على ٤,٥ مليون صوتٍ، وهذا يعني أنّ مجموع الأصوات التي تحصّل عليها تيار الإسلام السياسي (إذا ما اعتبرنا هنا أنّ عبد المنعم هو جزءٌ من هذا التيار، خاصّةً أنّ أكبر حزبٍ سلفيٍّ في مصر - وهو حزب النور - قد اختار أن يدعمه)، هو تقريباً عشرة ملايين صوتٍ. يتأكّد هذا أكثر، عندما نرى أنّ مجموع الأصوات التي صوّتت لمصلحة الدّستور، كان نحو ١٠,٧ مليون صوتٍ. لكنّ حقيقة أنّ الإسلاميين سبق أن حصلوا على ١٨,٥ مليون صوتٍ في الانتخابات البرلمانية، مقابل تعبئة ١٠,٧ مليون صوتٍ في موقعة الاستفتاء، من شأنها أن تعكس كيفيّة فقدان الإسلاميين أيضاً لجانبٍ من التأييد الشعبيّ. وعلى الرّغم من الاعتراف بأنّ طبيعة

ونقف على الأمر عينه، عند ربط الموافقة بمعدّل الفقر؛ وهو ما يوضّحه الشّكل (٣).

يظهر أيضاً من الشّكل (٣)، أنّ العلاقة بين معدّل الفقر ونسبة الموافقة على الاستفتاء ليست مطّردةً في كلّ الأوقات؛ فهناك محافظات - كالبحر الأحمر والسويس ودمياط - تُعدّ معدّلات الفقر فيها منخفضةً نسبياً مقارنةً بالمحافظات الأخرى. ومع ذلك، فإنّ متوسط نسبة موافقتها على دستور آذار / مارس، كان ٧٥%. وبلغ في كانون الأوّل / ديسمبر نحو ٦٦%. ولقد وافقت محافظة بورسعيد بدورها على تعديلات آذار / مارس بنسبة ٧٠,٨%. على الرّغم من أنّها ذات معدّل فقرٍ منخفضٍ (٦%). لكنّها اختارت دعم صّباحي في الجولة الأولى من انتخابات الرّئاسة، ووافقت على الدّستور بأغليّةٍ بسيطةٍ، وهي ٥١%. وهو ما يدلّ على أنّها ليست من المحافظات التي يتمتّع فيها التيار الإسلاميّ بنفوذٍ واضحٍ. هذا ما يؤكّد على أنّ الموافقة على الدّستور في استفتاء آذار / مارس، لم تكن بالضرورة تحت ضغط الفقر أو التلاعب بالمشاعر الدينية. ومن ثمّ فإنّ أيّ قياسٍ على نتائج ذلك الاستفتاء، هو قياسٌ غير سليمٍ، لأنّه لم يعكس بالضرورة الأوزان الحقيقيّة للقوى السياسيّة.

دلالات الاستفتاء

يمكن استخلاص عددٍ من الدّلالات من نتائج الاستفتاء التي نُوقشت في هذه الدّراسة:

الدّلالة الأولى: إنّ قلةً نسبة المشاركة في الاستفتاء على الدّستور، مقارنةً بالانتخابات الرّئاسيّة، قد أدّت - في الغالب - إلى نقص في رصيد معارضي تيار الإسلام السياسي. فالبعض عزف عن التّصويت؛ لأنّه غير مؤيّدٍ للإخوان وتيار الإسلام السياسيّ بشكلٍ عامٍّ، لكنّه في الوقت نفسه لم يجد البديل في المعارضة. وهذا يدلّ على أنّ المعارضة قد فشلت - على ما يبدو حتى الآن - في بلورة مشروعٍ بديلٍ واضحٍ للمشروع الإسلاميّ، على الرّغم من الدّعم المعنويّ القويّ الذي تلقّاه من وسائل الإعلام، وكذلك في ظلّ الأداء المنتقّد لجماعة الإخوان.

الدّلالة الثّانية: إنّ استمرار هبوط نسبة المشاركة من انتخاباتٍ إلى أخرى، يُنذر بأنّ هناك قطاعاً من المصريّين أصبح على قناعةٍ بأنّ المتنافسين السياسيّين لا يستحقّون أن يكونوا ممثّلين لهم، أو غير

نظرة استعلائية تجاه محافظات الأقاليم الأخرى؛ خاصة إذا ما وُضع ذلك في سياق الدَّعوات التي أُطلقت قبل الاستفتاء لاستبعاد الأميين من التصويت، أو في سياق الدَّعوات التي عمدت إلى تهميش المصريين بالقول إنَّهم لم يعتادوا على قول "لا". وهي في الحقيقة إهانة لهم لأنَّ هذا القول يتناسى الثَّورة التي اندلعت منذ سنتين، وقالت فيها جموع هذا الشعب "لا للظلم، لا للاستبداد، لا للتوريث". ولذلك فإنَّ نتائج الاستفتاء على الدستور - إن لم يكن هناك تزوير فاضح ومثبت يُبطل العملية الانتخابية - ينبغي أن تكون جرس إنذارٍ للجميع، وخاصةً للمعارضة. ذلك أنَّ عليها أن تعيد التفكير في إستراتيجيتها، وتبني قواعدها رأسياً وأفقيّاً، إن أرادت القيام بدورٍ فاعلٍ في عملية التحوّل الديمقراطي في مصر. وفي الوقت نفسه، تقوّي هذه المؤشّرات الآراء التي سبق تداولها بشأن "ترييف جماعة الإخوان المسلمين"؛ فالجماعة التي كانت في الماضي حضريّة المنشأ والقواعد، أصبحت قواعدها الأساسية

التصويت في الانتخابات البرلمانية مختلفةً عن تلك الخاصة بالاستفتاء، فإنَّ فارق الثمانية ملايين صوتٍ يشير - على الأقل - إلى أنَّ هناك عدداً كبيراً من الناخبين قد أصابهم الإحباط وعدم الرضا عن أداء الأحزاب الإسلامية، سواء في البرلمان أو في مستوى أدائهم السياسي بشكل عام. غير أنَّ هؤلاء الناخبين لم يحوّلوا أصواتهم لمصلحة المعارضة. لكن وفقاً للنسب والأرقام التي ناقشناها، ووفقاً لأداء الكتلة غير الإسلامية في الانتخابات البرلمانية^(١٠)؛ فإنَّ هؤلاء الناخبين قد امتنعوا عن التصويت في الأغلب.

ماذا بعد؟

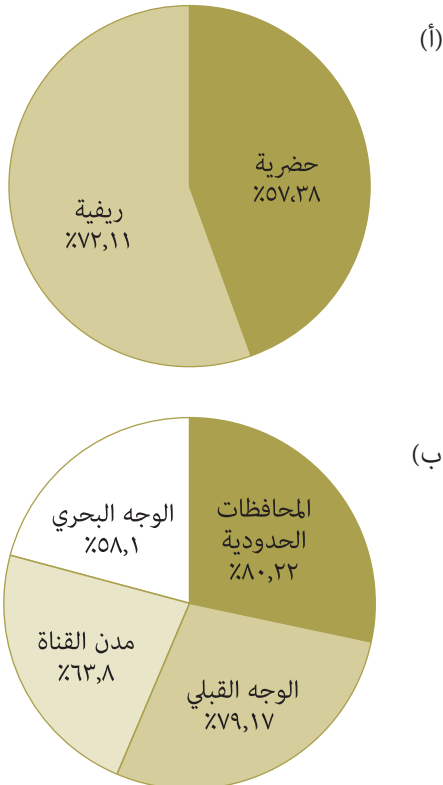
لا تكمن أهمية نتائج الاستفتاء في تمرير الدستور أو عدم تمريره فحسب، بل إنَّها تُلقِي الضَّوء على العديد من الأبعاد التي ينبغي الانتباه إليها من جميع الأطراف السياسية، لاستكمال عملية التحوّل.

أولاً: إنَّ تمرير الدستور بنسبة ٦٣,٨٪، وفي ظلَّ انخفاض نسبة المشاركة، يعني أنَّ التصويت بـ "نعم" لم يكن بالقوّة الكافية حتّى يقع تجاهل أصوات المعارضين؛ مما يعني أنَّ استمرار العمل بعقليّة "الفائز يحصل على الكل"، من شأنه أن يرسيّ الاستقطاب والانقسام، وهو ما قد يُعرّض التحوّل الديمقراطي في مصر لانتكاساتٍ خطيرة.

ثانياً: لا تزال القوى المعارضة و"الثَّوريّة" رهينة المركز لا الأطراف، والحضر^(١١) أكثر من الرّيف، والوجه البحري أكثر من الوجه القبلي؛ وهو ما يجعلها قوًى نخبويّةً بامتياز. وظهر هذا بوضوح أكثر في احتفاء رموز المعارضة بانتزاعهم معارضة العاصمة لمشروع الدستور. هذا ما عكس

الشكل (٥)

أ- نسبة التأييد للدستور في الحضر والريف
ب- متوسط نسبة تأييد الدستور في أرجاء مصر



١٠ حصلت الأحزاب والتكتلات غير الإسلامية على نحو ٦,٧ مليون صوتٍ في الانتخابات البرلمانية في ٢٠١١. وبلغ مجموع الأصوات الرافضة للدستور نحو ٦,١ مليون صوتٍ. راجع: نتائج الانتخابات، موقع اللجنة العليا للانتخابات، على الرابط:

<http://parliament2011.elections.eg/index.php/results>

١١ المحافظات إمّا أن تكون حضريةً بالكامل، أو خليطاً من مناطق حضريةً ومناطق ريفية. والتمييز الرسمي بين الحضر والريف في المحافظات، يكون بحسب التقسيمات الإدارية الأدنى؛ فالمحافظات الحضرية بالكامل ليس فيها مراكز، وهي تجمّعاتٌ لمجموعةٍ من القرى تقابل المدينة في المحافظات الحضرية. علاوةً على ذلك يمكن أن تكون المحافظة بأكملها مدينة واحدة فقط كما في حالة القاهرة، والإسكندرية. والمدن تقسّم إلى أحياء تديرها مجالس محلية منتخبة. ولكل محافظةٍ عاصمةٌ تكون في الغالب أكبر مدنها. ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإنّه يوجد في مصر خمس محافظاتٍ حضرية هي: القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والسويس، وبورسعيد، وهو ما اعتمدته الدراسة في تعريفها للمحافظات الحضرية. أمّا ما عدا ذلك، فقد جرى التعامل معه كمحافظةٍ ريفيةٍ.

<http://egypt.unfpa.org/Arabic/Staticpage/13486948-6e6c-4622-b6e7-0ccbe6a40031/indicateursAR.aspx>

تمثيله لـ "الأغلبية" غير مقبول. فالأغلبية لم تمنحه صوتها ليختار لها، وبالمثل نفسه لا يحق لأي طرف الادعاء أنه "أقلية كبيرة"؛ لأن نسبته لم تتجاوز ١٣٪. ولا يمكن لأحد أن يستنتج أن الكتلة الصامتة هي معه أو ضده، لأنها رافضة - على الأرجح - للطرفين: السلطة والمعارضة. ولذلك ينبغي أن تدرك الأطراف السياسية جميعاً أنها قد تصبح - في أي وقت - أقلية حقيقية، إذا ما قررت الكتلة الصامتة أن تخرج من صمتها. وعلى من أراد إنجاح التحول الديمقراطي في مصر، أن يحاول إخراج هذه الكتلة إلى الانتخابات، من خلال تطوير البدائل الجاذبة لها. فالمشاركة السياسية هي إحدى الدعائم المهمة للديمقراطية، خاصة الوليدة منها. كما أن ارتفاع معدلات المشاركة، من شأنه أن يعكس درجة الثقة بالآليات السياسية، ويقلل اللجوء إلى العنف.

في الرّيف، ويقل نفوذها تدريجياً في الحضر، وهو ما يثير أسئلة عديدة عن أسباب هذا التراجع. ويوضح الشكل (٥) تفاوت نسبة الموافقة على الدستور بين محافظات الوجه القبلي، والوجه البحري، ومدن القناة، والمحافظات الحدودية. وهذا ما يدل على أنه كلما ابتعدنا عن المركز، ارتفعت نسبة التأييد.

ثالثاً: من الواضح أن هناك قطاعات وكتلاً انتخابية لم تستطع القوى الإسلامية استمالتها أو طمأنتها؛ مثل الأقباط، وقسم كبير من الطبقة المدنية - سواء فاق تعليمها المتوسط، أو بلغ مستوى عالياً - خاصة بين النساء. وهي قطاعات تسعى إلى الحفاظ على نمط حياتها، وتخشى من أن تحاول القوى الإسلامية فرض الكثير من القيود عليها. وقد اتضح ذلك جلياً في الإقبال الكثيف للسيدات على التصويت، وفي تصويت الأقباط، وفي نمط التصويت في العاصمة بشكل خاص^(١٢)، وفي تصويت المحافظات الحضرية بشكل عام. وقد يعود تخوف هذه الشرائح والطبقات من المجتمع، إلى ما يراه البعض من خطاب مزدوج للقوى الإسلامية الذي يقترب من قيم المواطنة والمساواة والمشاركة في بعض الأحيان، وابتعد عنها في أحيان أخرى. وهذا ما يثير الشكوك بشأن مدى تأصل الفكرة الديمقراطية لدى تيار الإسلام السياسي. في الوقت نفسه، فإن صعيد مصر الذي تحكمه منظومة قيم معينة، سرعان ما أصبح أحد أهم معاقل القوى الإسلامية في مصر بعد الثورة. ويظهر ذلك جلياً في غياب الوجود التنظيمي والفعلي والحزبي لقوى المعارضة هناك؛ وهو الأمر الذي يجب العمل على تداركه في أسرع وقت ممكن، إذا كنا نطمح إلى ديمقراطية حقيقية تقوم على التنافس والتداول على السلطة.

رابعاً: إن استمرار انخفاض نسبة المشاركة، يعني فشل كل من المعارضة وتيار الإسلام السياسي في تشجيع الكتلة الممتنعة أو غير المهتمة بالتصويت لمصلحتهما. وهي الكتلة التي سيغير إدراجها في العملية الانتخابية الكثير من قواعد اللعبة السياسية القائمة الآن. وهي ستمنع الاستبداد، باسم احتكار "الأغلبية"، أو ادعاء تمثيل الثورة أو تمثيل الشارع من جانب أي طرف. فعدم إدلاء نسبة ٦٨٪ من الهيئة الناخبة بأصواتها، من شأنه أن يجعل ادعاء أي طرف

١٢ يُلاحظ أن الدوائر المصنفة على أنها غنية أو فوق متوسطة، وتلك المعروفة بكثافة قبطية، قد رفض الدستور فيها بنسبة عالية. من الأمثلة على ذلك، رفض الدستور في دائرة مصر الجديدة بنسبة ٧٧٪، وفي دائرة المعادي بنسبة ٦٢٪، وفي قصر النيل بنسبة ٨٤,٥٪. انظر في نتائج الدوائر على موقع اللجنة العليا للانتخابات:

<https://referendum2012.elections.eg/>